الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2012/21

Distr.: General
8 October 2012
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة السابعة والثلاثون
الدوحة، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

البندان ١٥(أ) و١٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت
بناء القدرات
بناء القدرات بموجب الاتفاقية
بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو

تقرير توليفي عن تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية

مذكرة مقدمة من الأمانة*

موجز

أُعدَّ هذا التقرير دعماً للرصد والتقييم السنويين اللذين تجريهما الهيئة الفرعية للتنفيذ بقصد الوقوف على مدى تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية المرفق بالمقرر ٢/م أ-٧. ويستند التقرير إلى معلومات جرى توليفها من ١٦ بلاغاً وطنياً ثانياً، ومن برامج عمل وطنية للتكيف، ومن الورقات السنوية التي قدمتها الأطراف في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتُعرَض المعلومات وفق عناصر إطار بناء القدرات. ومن شأن هذا التقرير أن يساعد الأطراف في إجراء الرصد السنوي لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية. ويمكن الاطلاع على المعلومات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى بشأن أنشطة بناء القدرات التي أُنجزت في الفترة المذكورة أعلاه على الموقع الشبكي للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وهو كالتالي: <http://unfccc.int/cooperation_and_support/capacity_building/items/1033.php>.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة عن الموعد المحدد لأنه كان من الضروري إجراء مشاورات داخلية.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١-٧	٣
	ألف- الولاية	١-٢	٣
	باء - نطاق المذكرة	٣-٦	٣
	جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٧	٤
ثانياً -	لمحة عامة عن إطار بناء القدرات	٨-٢٩	٤
	ألف- أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها الأطراف	٨	٤
	باء - سردٌ موجز للاحتياجات في مجال بناء القدرات المبيّنة في تقارير الأطراف	٩-٢٢	٧
	جيم- أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحـــدة ومؤسسات أخرى	٢٣-٢٥	١٠
	دال - أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو	٢٦-٢٩	١١

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف، في مقرَّريْه ٢/م أ-٧ و٤/م أ-١٢، إلى الأمانة أن تقدم تقريراً توليفياً عن الأنشطة الرامية إلى تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية (المشار إليه أدناه بـ 'إطار بناء القدرات')، مستندةً في ذلك إلى المعلومات الواردة في ورقات الأطراف، وفي البلاغات الوطنية التي قدمتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، وبرامج العمل الوطنية للتكيف، وتقييمات الاحتياجات من التكنولوجيا، والتقييمات الذاتية للقدرات الوطنية.

٢- وطلب مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف)، في مقرريه ٢٩/م أإ-١ و٦/م أإ-٢، إلى الأمانة أن تضع في الاعتبار عند إعداد تقريرها التوليفي جهود بناء القدرات ذات الصلة بتنفيذ بروتوكول كيوتو في البلدان النامية، مستندة في ذلك إلى المعلومات الواردة في ورقات الأطراف، وتقارير الوكالات المعنية، المتعددة الأطراف منها والثنائية، والقطاع الخاص، وإلى المعلومات الواردة عن أنشطة المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة والمتعلقة بالتوزيع الإقليمي لأنشطة مشروع الآلية وما يتصل بها من جهود لبناء القدرات.

باء- نطاق المذكرة

٣- يورد هذا التقرير التوليفي بإيجاز معلومات عن أنشطة بناء القدرات التي اضطُلع بها في البلدان النامية، ويتناول الاحتياجات والثغرات التي جرى تحديدها على صعيد القدرات، فضلاً عن التجارب والدروس المستفادة. وهو يركز على الأنشطة التي اضطُلع بها وأُبلغ عنها في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وهذا التقرير إضافةٌ إلى التقرير التوليفي لعام ٢٠١١ الذي يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى آب/أغسطس ٢٠١١[(١)].

٤- وقد استُمدت المعلومات مما أوردته الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية من معلومات عن أنشطتها في بلاغاتها الوطنية وبرامج عملها الوطنية للتكيف. ووُضعت في الاعتبار أيضا تقارير وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولم تقدّم الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية أي بلاغات وطنية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

(١) FCCC/SBI/2011/15.

٥- وقدمت الدانمرك والمفوضية الأوروبية باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه[٢] ورقة بشأن بناء القدرات بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها. وأُخذت تلك الورقة أيضاً بعين الاعتبار.

٦- وتُعرَض المعلومات وفقاً لعناصر إطار بناء القدرات. ويمكن الاطلاع على المعلومات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى على الموقع الشبكي الخاص بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ[٣]، وقد تكون ثمة ثغرات فيما يخص بعض المجالات التي لم تتوفر معلومات عن الأنشطة المنجزة فيها.

جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٧- قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في النظر في المعلومات الواردة في هذا التقرير كجزء من الرصد السنوي لعملية تنفيذ إطار بناء القدرات.

ثانياً- لمحة عامة عن إطار بناء القدرات

ألف- أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها الأطراف

٨- تشمل أنشطة بناء القدرات التي تطرقت إليها الأطراف في تقاريرها في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ جميع مجالات الاحتياجات ذات الأولوية المبينة في إطار بناء القدرات وعددها ١٥ مجالاً. وأبلغ عدد من الأطراف عن تحقيق حالات تقدم كبير في الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات. ولأنه من الممكن أن تكون أنشطة أخرى قد نُفّذت منذ تقديم الوثائق التي اعتُمد عليها كمصدر للمعلومات، فإن المعلومات المجمَّعة في هذا التقرير قد لا تعطي فكرة كاملة عن التقدم الحاصل، ومن ثم ينبغي تناولها من باب الاستدلال. وفيما يلي أمثلة على التقدم الذي أُحرز في مجال بناء القدرات في المجالات الـ ١٥ حسب ما ورد في تقارير الأطراف:

(أ) بناء القدرات على الصعيد المؤسسي، بما في ذلك تقوية أو إنشاء، حسب ما يقتضيه الحال، أمانات وطنية أو مراكز اتصال وطنية: أشار العديد من الأطراف إلى أن هيئات وكيانات تنسيق وطنية قد أُنشئت للتمكين من تنفيذ خطط العمل الوطنية ذات الصلة. وبيّنت الأطراف الكيانات التي تعمل على وضع السياسات والخطط والبرامج البيئية وتطبيقها؛

---

(٢) FCCC/SBI/2012/MISC.9.

(٣) <http://unfccc.int/cooperation_and_support/capacity_building/items/1033.php>.

(ب) تحسين البيئة الممكِّنة و/أو تهيئتها: بُذلت في العديد من البلدان جهود من أجل وضع أو تحديث تشريعات تتناول تغير المناخ. وأفادت أطراف بأن تحسين البيئة الممكنة التي يمكن فيها إنجاز أنشطة التخفيف من غازات الدفيئة وأنشطة أخرى تتعلق بقطاع الطاقة سيؤدي إلى توحيد بعض التشريعات أو السياسات وإلى سن تشريعات إضافية في بعض الحالات؛

(ج) البلاغات الوطنية: قدّم مرفق البيئة العالمية المساعدة المالية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من أجل إعداد بلاغاتها الوطنية، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. وأشارت الأطراف إلى أن البلاغات الوطنية الثانية استندت إلى نتائج بلاغاتها الوطنية الأولى وإلى التجارب والدروس المستفادة من إعداد تلك البلاغات. وقد ساعدت هذه العملية العديد من البلدان في تحسين بناء القدرات على الصعيد المؤسسي والقانوني والتقني؛

(د) البرامج الوطنية المتعلقة بتغير المناخ: لاحظت بعض الأطراف أن حصة معظم البلدان النامية من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي زهيدة، إلا أن هذه البلدان تتضرر من آثار تغير المناخ بقدر يفوق حصتها تلك. ونتيجة لذلك، وضع العديد من الأطراف سياسات تهيئ التخطيط الوطني والسياق الإنمائي من أجل التكيف مع تغير المناخ. وقد وضعت بعض البلدان خطة أو سياسة وطنية تتعلق بتغير المناخ في صيغتها النهائية، بينما لا تزال بلدان أخرى في طور وضع خططها؛

(هـ) قوائم جرد غازات الدفيئة وإدارة قواعد بيانات الانبعاثات، وأنظمة جمع وإدارة واستخدام بيانات الأنشطة وعوامل الانبعاث: حدّثت جميع الأطراف قوائم جرد الانبعاثات البشرية المنشأ وعمليات إزالة غازات الدفيئة الخاصة بها وأوردت معلومات عنها في تقاريرها. ومن جملة أنشطة بناء القدرات التي أُنجزت دوراتٌ تدريبية في إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة تتفق مع المعايير والأساليب التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وفي صيانة أنظمة إدارة قوائم الجرد؛

(و) تقييم التكيف والقابلية للتأثر: يجري في معظم البلدان وضع خطط عمل لتقييم القابلية للتأثر وتدابير التكيف. وتنطوي تلك التقييمات على تدابير مؤسسية وقانونية، وعلى تحديد وتقييم الآثار، وعلى برامج لتدريب الخبراء والمجتمعات المحلية؛

(ز) بناء القدرات لأغراض تنفيذ تدابير التكيف: قابلية التأثر بتغير المناخ ليست مرهونة فقط بالتغير الذي يطرأ على تواتر الظروف المناخية أو على مدتها، وإنما بالقدرة على التصدي لهذه التغيرات على النحو المناسب. فقد أفادت الأطراف بأنه يجري تنفيذ أنشطة بناء القدرات بغرض تعزيز التكيف مع آثار تغير المناخ في مجالات مختلفة كالموارد من المياه والأمن الغذائي والصحة البشرية والكوارث الطبيعية والغابات والأنظمة الإيكولوجية الساحلية وإنتاج المواشي والهياكل الأساسية المادية. ومن الأمثلة على الأنشطة الجاري تنفيذها تنظيم

حلقات عمل تدريبية بغرض الحد من القابلية للتأثر وتحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ووضع خطط تأمين زراعية تتعلق بالمناخ وعرضها تجارياً، ودعم صغار المزارعين حتى يتمكنوا من التكيف؛

(ح) تقييم تنفيذ خيارات التخفيف: يتيح تقييم التخفيف دراسة كلفة مختلف التكنولوجيات والممارسات الكفيلة بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة ودراسة ما يمكن أن يكون لها من آثار على الصعيد الوطني. وقد أُطلقت في بعض البلدان خطط عمل خاصة بالتخفيف تركز على استخدام الطاقة وعلى كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة. وبالنسبة لبعض البلدان، ترتبط سياسة الطاقة بالسير باتجاه اقتصاد قليل الكربون. ورغم أنه ليس للبلدان النامية أهداف محددة فيما يخص خفض الانبعاثات، فإن بعض الأطراف أشارت إلى أنه قد تكون لبناء القدرة على تنفيذ أنشطةِ تخفيف "تُجنِّب الندم"، كالحفاظ على الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية؛

(ط) الأبحاث والمراقبة المنهجية، بما في ذلك خدمات مراقبة أحوال الطقس، والموارد المائية، والمناخ: إجراء الأبحاث والمراقبة المنهجية لأحوال الطقس وللأحداث والأنظمة المرتبطة بالمناخ عناصر هامة بالنسبة لجهود أي بلد يسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة ولا يمكن الاستغناء عنها في تحديد نطاق التغيرات التي تطرأ على أحوال الطقس والمناخ وتؤثر في البلد. وأفاد العديد من الأطراف بأن برامج للرصد والأبحاث قد نُفّذت وسُلمت تقارير بشأن أمور منها الهواء والبحر والبيئة ورصد أحوال الطقس. وأفاد بعض البلدان بأنه تم إجراء تقييمات أولية لأنظمة المراقبة المنهجية بغية تقديم توصيات لتحسين أنظمة المراقبة في تلك البلدان؛

(ي) تطوير التكنولوجيا ونقلها: تم التسليم بضرورة نقل التكنولوجيا والتكنولوجيات السليمة بيئياً بوصفهما أمرين بالغي الأهمية في تفادي خطر تغير المناخ في جميع مراحل عملية الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وأفاد بعض الأطراف بأن خطوات قد اتُخذت من أجل تيسير نقل التكنولوجيات والمعارف الفنية السليمة بيئياً أو الحصول عليها، بما في ذلك تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا وشراء التكنولوجيات ونقلها ومواءمتها مع الاحتياجات المحلية لمؤسسات من القطاعين العام والخاص، وتشجيع السياسات والبرامج التي تدعم الابتكار؛

(ك) تحسين عملية صنع القرار، بوسائل منها تقديم المساعدة من أجل المشاركة في المفاوضات الدولية: بُذلت جهود من أجل زيادة المعرفة بتغير المناخ والوعي بتغير المناخ في صفوف صناع السياسات الذين لهم دور في تنفيذ برامج التنمية المستدامة، وذلك بغية تمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة؛

(ل) آلية التنمية النظيفة: أفاد بعض الأطراف بإحراز تقدم كبير في الأنشطة المسجلة في إطار مشروع آلية التنمية النظيفة، بينما بيّن آخرون أن من النقائص الكبيرة عدم وجود مكتب لتلك الآلية وسياسات وتشريعات داعمة لها؛

(م) الاحتياجات الناشئة عن تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية: أفادت أقل البلدان نمواً بأنها تعمل على تحديد التدابير الكفيلة بالحد من أوجه القابلية للتأثر بتغير المناخ في أشد مجتمعاتها المحلية فقراً وأكثرها عرضة للتأثر. فاشتملت أنشطة بناء القدرات في أقل البلدان نمواً على تنفيذ برنامج منح دراسية لفائدة الشباب الذين يدرسون تغير المناخ، وإنتاج منشور للإطّلاع على الممارسات الفضلى والدروس المستفادة في أقل البلدان نمواً عن طريق عملية برامج العمل الوطنية للتكيف ومشروعٍ لمساعدة البلدان الأفريقية في مجموعة أقل البلدان نمواً على وضع استراتيجيات وطنية للمشاركة في المفاوضات المتعلقة بالمناخ ولتحديد العوائق التي تواجهها أقل البلدان نمواً في المفاوضات (مثلاً، الصعوبات اللغوية الناجمة عن استخدام اللغة الإنكليزية، انعدام سياسة خاصة بالمناخ، وانعدام تقنيات ومنهجيات تفاوض متماسكة)؛

(ن) التعليم والتدريب والتوعية العامة: يُعَد التعليم والتدريب والتوعية العامة من العناصر الأساسية في كل برنامج يتعلق بتغير المناخ. ويجري إحراز تقدم في مجالي التدريب والتوعية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري استحداث برامج تعليمية تتعلق بالقضايا البيئية وتغير المناخ، على جميع المستويات، من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة. وينفذ المجتمع المدني بدوره مبادرات تثقيفية داخل مجتمعات محلية بعينها بغية زيادة الوعي بأسباب تغير المناخ. وقد استحدث العديد من الأطراف مبادرات ستساهم بشكل كبير في التثقيف والتوعية بتغير المناخ؛

(س) المعلومات والتشبيك، بما في ذلك إنشاء قواعد بيانات: تستلزم الطبيعة العالمية لتغير المناخ تبادل البيانات والمعلومات والخبرات والقدرة المالية وتقاسمها على جميع المستويات بغية تحسين الردود المناسبة والفعّالة. وقد تم أيضاً تطوير القدرات في القطاع الخاص وفي صفوف المنظمات غير الحكومية وداخل المجتمعات المحلية. وفي بعض البلدان، تفسح السياسات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ المجال للتعاون والتعاضد والتشبيك على الصعيد الدولي بوسائل منها تشجيع الأبحاث التعاونية الدولية بين بلدانٍ من الشمال وأخرى من الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، والتي من شأنها أن ييسر إنتاج معلومات قائمة على البراهين فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره.

باء- سردٌ موجز للاحتياجات في مجال بناء القدرات المبيّنة في تقارير الأطراف

٩- أكدت الأطراف أن تحقق القدرة الكافية والمناسبة أمر أساسي في التصدي لتغير المناخ. فينبغي أن تغطي القدرة المناسبة طائفة واسعة من الأنشطة والقضايا المتعلقة بالأسباب الجذرية وراء تغير المناخ وكذلك سُبل وأساليب التخفيف من آثاره والتكيف معه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتوفر قدرة كافية لضمان أخذ الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في الحسبان عند وضع الأجندة الإنمائية والمنهاج التثقيفي والأنشطة اليومية التي يقوم بها السكان من جميع الشرائح.

١٠- ورغم القدر الكبير من التقدم الذي تم إحرازه، تفيد أطراف بوجود العديد من الثغرات في معرفة تغير المناخ وفي فهمه، ولا بد من معالجة هذه الثغرات لكي تزداد فعالية أشكال التصدي لتغير المناخ.

١١- ويفيد العديد من البلدان النامية، على وجه الخصوص، بأن تغير المناخ وآثاره أمور ليست مفهومةً بشكل جيد. ويعود بعض أسباب ذلك إلى اتسام النماذج المناخية حتى الآن بدرجة كبيرة من انعدام اليقين في التنبؤ بما سيكون عليه المناخ في المستقبل. ومن الضروري أيضاً زيادة الأبحاث في آثار تغير المناخ وفي ردود التكيف والتخفيف. ويتعين تنسيق الأبحاث على النحو المناسب وتحقيق الدرجة المثلى من المنافع في مجال تغير المناخ من أجل الاستجابة لاحتياجات صناع السياسات.

١٢- وأوضحت الأطراف مجموعة من العقبات التي من شأنها أن تضر بتنفيذ تدابير التكيف على جميع المستويات. وتتعلق العقبات الرئيسية بنقص الموارد المادية والمالية إلى جانب الرأسمال البشري المحدود وقلة التنسيق بين المؤسسات. ومن جملة العوائق الأخرى: نقص البيانات العلمية والمعلومات التاريخية عن المناخ وشبكات الرصد والقدرة التحليلية والفقر المدقع وسوء الحالة الصحية وتدني مستويات التعليم وقلة الخبراء ذوي المهارات التي تؤهلهم لترجمة الاستراتيجيات إلى أفعال على صعيد المجتمعات المحلي، حيث تكون آثار تغير المناخ واضحة وعدم إشراك القطاع الخاص والقدرة المحدودة لدى الجهات الفاعلة غير الحكومية على فهم قضايا تغير المناخ والمشاركة في معالجتها.

١٣- ومن المرجح أن يستلزم التكيف الناجح مع أخطار تغير المناخ على الصعيد العالمي تحقيق درجات غير مسبوقة من التعاون الدولي والإقليمي. فعلى الصعيد الوطني، سيكون من الضروري وضع الحد من المخاطر أكثر فأكثر في الاعتبار عند رسم السياسات الإنمائية وفي عملية التخطيط.

١٤- وحدد أحد الأطراف نقص الخبراء الفنيين في مجال تغير المناخ في أفريقيا الحاصلين على التدريب بدرجة الدكتوراه أو ما بعد الدكتوراه باعتبار ذلك ثغرة حيوية في القدرة على التصدي لتغير المناخ، وقال إنه لا بد من الدعم في هذا الشأن. ومن العوائق التي تعترض ذلك قلة فرص العمل المتاحة لحاملي الدكتوراه من خريجي الجامعات، حيث ينصرف العديد منهم عن قطاع الأبحاث والتعليم. وبإمكان علماء تغير المناخ الحاصلين على درجة الدكتوراه وما بعد الدكتوراه أن يدعموا تطوير التعليم عن طريق الانضمام إلى مجموعة المشرفين المتوفرين للإشراف على الدراسات الجامعية العليا. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن يؤدي أولئك العلماء دوراً حيوياً في ضمان نشر نتائج الأبحاث عن طريق ما ينشرونه في المؤلفات العلمية وعن طريق تعليم الطلاب الجامعيين، وبإمكانهم أن يساهموا في قيادة وإدارة المشاريع والبرامج المتعلقة بتغير المناخ.

١٥- ولاحظت بعض الأطراف أن هناك ميلاً إلى تصور تغير المناخ على أنه خطر هيّن مقارنة بأخطار ومصادر ضغط أخرى وهو لذلك السبب يحتل درجة دنيا في سلم الأولويات. وتصدياً لهذا التصور، أوضحت الأطراف ضرورة الاستثمار في التوعية بتغير المناخ، خاصة في صفوف من يعتمدون بشكل كبير على استقرار المناخ في كسب عيشهم.

١٦- وأعربت أطراف عن الحاجة الملحة إلى تطوير تكنولوجيات جديدة وإلى نقل التكنولوجيات الموجودة. فيتعين تطوير تكنولوجيات طاقة جديدة ونظيفة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في الوقت الذي ينبغي فيه تطوير تكنولوجيات لحل مشاكل المناخ ذات الصلة بنقص المياه التي يتطلّبها الإنتاج الزراعي وتطوير تكنولوجيات لتخليق أنواع من المحاصيل تقاوم الجفاف وسلالات من المواشي إلى جانب تكنولوجيات لتحقيق الأمن الغذائي. وشددت الأطراف على ضرورة إدراج كل من المشاكل "المزمنة" المتعلقة بالحصول على التكنولوجيات والمهارات والقدرات الضرورية لاستخدامها والمشاكل "اليسيرة" المتعلقة باعتمادها أو عدمه. وتشمل القضايا اليسيرة كلفة التكنولوجيات وعيوب السوق التي تعرقل تنفيذها ومسائل تصميم التكنولوجيات، كقلة التكيف مع الظروف المحلية، وما يفضّله المستهلكون. ومن العقبات التي تعوق اعتماد التكنولوجيات في العديد من البلدان الإدماج غير الكافي في الخطط والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الطويلة المدى وقلة التعاون المؤسسي. ويمكن التغلب على تلك العقبات بدعم من المجتمع الدولي.

١٧- وليس لدى بعض الأطراف حالياً مؤسسة بعينها مكلفة بجمع البيانات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة وإزالتها وبتخزين تلك البيانات وتحليلها. ونتيجة لذلك، يُسند هذا العمل حالياً إلى استشاريين عند الضرورة فقط، ولا تتم إدارة البيانات المطلوبة مركزياً بشكل مستمر.

١٨- وأشارت عدة أطراف إلى لزوم الاستثمار الطويل المدى في الأبحاث والتطوير من أجل زيادة القدرة في مجال الأبحاث والتطوير والابتكار.

١٩- وذكرت الأطراف التوعية ووضع استراتيجيات إعلامية بوصف ذلك من الأولويات بغية تمكين عامة الجمهور من الاطّلاع على علم تغير المناخ. ورغم التقدم الذي أُحرز في التثقيف والتوعية، فإن مستوى الوعي بتغير المناخ لا يزال متدنياً في العديد من البلدان النامية. ولا تزال هناك ثغرات ونقائص في الوعي والمعلومات. وهذا بدوره يعرقل تنفيذ الاتفاقية بشكل فعال. وتتسبب معدلات الأمية المرتفعة في بعض البلدان النامية في وجود صعوبة في فهم الرسائل. وكذلك الأمر أيضاً بالنسبة لطابع الاتفاقية المعقد والتقني. لذلك، فإن الاستثمار في التوعية بتغير المناخ أمر لا بد منه.

٢٠- وبالإضافة إلى التأكيد على التوعية على الصعيد المحلي، أكدت الأطراف على أهمية استهداف صناع السياسات رفيعي المستوى في الاستراتيجيات الإعلامية بغية ضمان إدماج تغير المناخ في السياسات الإنمائية الوطنية.

٢١- وفيما يتعلق بالمراقبة المنهجية، تشكل أنظمة المراقبة الخاصة بأمور منها أحوال الطقس والغلاف الجوي وعلم المناخ والموارد المائية والمراقبة بالأقمار الاصطناعية عناصر أساسية لا غنى عنها في دراسة مناخ كوكب الأرض. إلا أن تلك الأنظمة غير متوفرة في بعض البلدان. وتتمثل العقبة الأكبر في الميزانيات المحدودة وفي وجود أولويات وطنية أشد إلحاحاً تقلل من أولوية الحصول على برامج المراقبة المنهجية. وقد حدّ هذا بدرجة كبيرة صيانة ورصد أنظمة المراقبة المنهجية في المحطات الشبكية. وتتسم التحسينات التي تدخَل على شبكات المراقبة الوطنية بالبطء الشديد.

٢٢- وأفاد بعض الأطراف أن النجاح لم يحالفه في الجهود التي بذلها من أجل تطوير مشاريع آلية التنمية النظيفة بسبب نقص القدرة التقنية وقلة الإدراك والإرادة السياسيين. وتتسم معظم المشاريع الناجحة المتعلقة بآلية التنمية النظيفة في البلدان الناشئة اقتصاداتها بتوفر عناصر تكميلية من المساعدة التقنية التي تساعد في ضمان تحقيق أهداف المشاريع. وقد تشتمل المساعدة التقنية على الدعم في مجالات التسويق والتدريب ونشر المعلومات وتطوير الأسواق والتواصل مع المستهلكين.

جيم- أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى

٢٣- تنكب عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات أخرى على معالجة المجالات والاحتياجات المذكورة في إطار بناء القدرات. وتوجد الجداول التي تتضمن المعلومات المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها في الموقع الشبكي الخاص بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ[٤]. ويغطي كل جدول المجال ذا الأولوية المقابِل في إطار بناء القدرات.

٢٤- وفيما يخص التخطيط ودعم بناء القدرات، تتخذ وكالات الأمم المتحدة في ذلك عادةً نهجاً قطرياً. وعلى وجه التحديد، تعزز وكالات الأمم المتحدة حالياً مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي ساهمت في بناء وتوطيد شراكات عريضة القاعدة بين الأطراف وفي تصميم مشاريع بناء القدرات وصياغتها وتنفيذها.

٢٥- وفي أثناء حلقة عملٍ نظمتها الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، كينيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١[٥]، عُرضت تجارب بلدان أفريقية وما استفادته من دروس وما بلورته من ممارسات فضلى في تطوير وتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة لها على الصعيد الوطني.

---

(٤) <http://unfccc.int/cooperation_and_support/capacity_building/items/1033.php>.

(٥) <http://www.transport2012.org/transport-climate-change-news/2011-11-15,nama-workshop-nairobi.htm>.

دال- أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو

٢٦- واصل المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، في إطار دوره بصفته الهيئة التنظيمية للآلية، اتخاذ تدابير لتعزيز التوزيع الجغرافي لأنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة ولإتاحة مشاركة أكبر من لدن أصحاب المصلحة. وتشمل الأنشطة العادية حصة مخصصة للأسئلة والأجوبة عقدها المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة أُتيحت المشاركة فيها لجميع المشاركين المهتمين في كل دورة من دورات الهيئتين الفرعيتين وخلال اجتماع غير رسمي عقده المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة مع أصحاب المصلحة في أثناء كل اجتماع عقده المجلس.

٢٧- وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الأمانة، تشغيل "بازار آلية التنمية النظيفة" - وهو بوابة على الإنترنت مصمَّمة لتسهيل تبادل المعلومات بين المشترين والبائعين ومقدمي الخدمات الذين يتعاملون مع آلية التنمية النظيفة[٦].

٢٨- ومن الجهود الكبرى المبذولة في مجال بناء القدرات إطار نيروبي[٧]، الذي يشترك في تنفيذه كل من الأمانة، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والبنك الدولي. وواصلت الأنشطة المضطلَع بها في ذلك الإطار بناء القدرة في عملية آلية التنمية النظيفة داخل البلدان الأفريقية، مع التركيز في المقام الأول على مساعدة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء. وبوجه خاص، عزز إطار نيروبي من جهوده لزيادة الاهتمام بوضع وتنفيذ مشاريع الآلية، ولتعزيز قدرة السلطات الوطنية المعيَّنة لكي تعمل بكامل طاقتها، ولتعزيز فرص الاستثمار، ولتحسين أنشطة التواصل، ولتشجيع التعاون بين الوكالات.

٢٩- واجتمع منتدى السلطات الوطنية المعيَّنة، الذي أُنشئ بغرض المساعدة في توسيع نطاق المشاركة في آلية التنمية النظيفة وتمكين السلطات الوطنية المعيَّنة من تبادل الآراء والتجارب، مرة واحدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

---

(٦) <http://www.cdmbazaar.net/>.

(٧) <http://cdm.unfccc.int/Nairobi_Framework/index.html>.